

اللاجئون الفلسطينيون في العراق:

معطيات أساسية

نبيل محمود السهلي*

مقدمة

تعتبر الدراسات في شأن اللاجئين الفلسطينيين في العراق قليلة نسبياً إذا ما قوبلت بالدراسات عن اللاجئين في إطار عمليات الأونروا، في كل لبنان وسورية وقطاع غزة والأردن والضفة الفلسطينية. ومع انطلاقة المفاوضات بين الأطراف العربية وإسرائيل في نهاية سنة 1991، وعقد اتفاقات أوسلو في أيلول/ سبتمبر 1993، وترحيل قضية اللاجئين إلى مفاوضات الوضع النهائي، بدأت تبرز إلى الأمام بعض المقالات والدراسات عن اللاجئين في كل أماكن وجودهم، وإن كانت قليلة فيما يخص اللاجئين في العراق، ومصر، والدول الأوروبية، والقارة الأميركية. في هذا التقرير محاولة لألقاء الضوء على عملية الترحيل القسري، تحت وطأة المجازر الإسرائيلية التي حملت أهالي بعض قرى قضاء حيفا إلى العراق، على الرغم من بعد المسافة، وخلفيات ذلك؛ وذلك عبر تسجيل شهادتين. كذلك سنلقي الضوء على بعض الأوضاع الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية التي واكبت اللاجئين الفلسطينيين في العراق وصولاً إلى بداية سنة 2001 حيث لم يختلف وقع النكبة عليهم عن وقعها على سائر اللاجئين الفلسطينيين الذين اقتلعوا من أرضهم وفقدوا أملاكهم الزراعية.

شهادات عن التهجير

واللجوء إلى العراق

* باحث، المكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني، دمشق.

تعتبر الشهادتان اللتان سنوردهما بمثابة خلفية تاريخية عن اللجوء الفلسطيني إلى العراق في إغثر نكبة 1948 وإنشاء إسرائيل، إذ طردت وطأة المجازر نحو 850,000 فلسطيني، توجهت أعداد قليلة منهم إلى العراق، وفي أوضاع تختلف عن أوضاع الترحيل في اتجاه الأردن وسورية ولبنان.

يقول الدكتور محمد توفيق البجيرمي* في شهادته: لقد قطع المناضلون في قرى جبع وإجزم وعين غزال من قضاء حيفا، طريق حيفا - يافا في سنة 1948، وغنموا سيارات مملوءة بمعلبات المربي والأغذية الأخرى. بصورة عامة، كانت أسلحة المدافعين عن القرى المذكورة عتيقة وخفيفة في الوقت ذاته. واستمر دفاع الأهالي عن قراهم تلك حتى نفاذ الذخائر. ومع سقوط حيفا في 22 نيسان/ أبريل 1948، بدأ الطريق مفتوحاً لسقوط قرى القضاء، فقصفت إجزم من البحر والجو، فضلاً عن قصف المدفعية الأرضية، وسقطت إجزم بيد العصابات الصهيونية في 27 تموز/ يوليو 1948 بعد أن تجمع أهل قريتي جبع وعين غزال فيها، وقبلها سقطت قرية الطنطورة التي ارتكبت العصابات الصهيونية فيها مجازر مروعة كشف النقاب عنها مؤخراً. وقد اضطر الرجال المتجمعون في إجزم، من قرى جبع وإجزم وعين غزال، إلى الذهاب إلى جنين عبر الطرق الوعرة، في حين نقل اليهود الأطفال - وأنا منهم - وكذلك النساء بالباصات إلى اللجون. بعد ذلك طلب منا المشي على الأقدام في اتجاه قرية زلفة في قضاء جنين، والرصاص فوق الرؤوس للإرهاب، وشاهدنا في الطريق البيادر محروقة. وفي أثناء سيرنا مررنا بقرية رمانة وصولاً إلى جنين، حيث التقى الرجال الذين سلكوا الطريق الوعرة من قرى قضاء حيفا أطفالهم ونساءهم. وبعد وصولنا بأيام، بدأ الجيش العراقي بشحن أهالي القرى المذكورة من جنين إلى بغداد. استمرت الرحلة ثلاثة أيام، تخللها توقفات عن تناولنا وجبات الطعام. وأذكر أننا وصلنا إلى بغداد في نهاية الأسبوع الثاني من آب/ أغسطس 1948، حيث سكنت العائلات في ملاجئ لعدة أشهر حتى أواخر سنة 1948. وفي أوائل سنة 1949 تم نقل بعضنا إلى البصرة، والبعض الآخر إلى المحاويل قضاء ديالى، ومن ثم إلى الموصل. وكنت أنا ممن ذهبوا إلى البصرة، حيث بقينا حتى سنة 1950، درست خلال ذلك الصف الخامس والصف السادس في مدرسة الموفقية في حي السيف في المدينة.

* الدكتور محمد توفيق البجيرمي، من مواليد قرية إجزم في قضاء حيفا، سنة 1937، يحمل شهادة الدكتوراه في الأدب الإنكليزي. درس في جامعة دمشق خلال الفترة 1980-2000، وتمت مقابلته يوم الثلاثاء، 9 كانون الثاني/ يناير 2001.

رحلنا إلى بغداد في سنة 1950، وبقينا في العاصمة خلال الفترة 1958-1960 في الملاجىء. وفي سنة 1960 نشأت تجمعات جديدة منها: مدينة الحرية؛ الطوبجي والزعفرانية بالقرب من معسكرات الرشيد إلى الجنوب من بغداد؛ مدينة الهادي. وبقي عدد قليل في الموصل في بناية المستشفى الأهلي القديم، وأطن أنهم لا يزالون هناك إلى الآن (8 كانون الثاني/يناير 2001).

ومن العائلات بين اللاجئين الفلسطينيين في العراق: نبهان، البجيرمي، الأسعد، الغجري، عبد الهادي، الصعبي، فهيد، أبو الهيجاء، أبو العيون، أبو خريط، أبو زمق، قدسية، جياب.

وأذكر أنه غضافة إلى أهالي بعض قرى قضاء حيفا، وخصوصاً إجزم وعين غزال وجبع والطنطورة والصرفند وعين حوض وكفر لام وطيرة حيفا وأم الزينات، ذهب معنا من جنين إلى بغداد بعض العائلات القليلة من يافا، ومنها عائلات فطائر، وحداد، وكايد، ومزهر. وفي اعتقادي أن مجموع اللاجئين الذين هجروا إلى العراق من فلسطين لا يتجاوز 5000 فلسطيني، جهم من مثلث إجزم - جبع - عين غزال.

في البداية وزعت علينا وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل العراقية (إدارة شؤون اللاجئين) بطاقات هوية، تم بموجبها توزيع الإعاشات من الحكومة العراقية. في أول الأمر وزع علينا غذاء مطبوخ وطازج، ثم بعد فترة وجيزة تم توزيع مواد ناشفة، مثل العدس والسكر والأرز. بعد سنة 1951، أصبحنا نحصل على حصص نقدية، فكان كل فرد من العائلة الفلسطينية اللاجئة عمره فوق ستة أعوام يحصل على 3 دنانير شهرياً، في حين يحصل الأطفال دون السادسة من العمر على دينار ونصف دينار شهرياً. وبطبيعة الحال عندما يدخل اللاجىء سوق العمل العراقية، تنقطع المعونات المذكورة عنه.

وأذكر أسماء بعض الملاجىء التي سكنها في بغداد: ملجأ الرشيد، ملجأ الصفار، ملجأ الزوراء، ملجأ الفرع، ملجأ عبود، ملجأ الكراة الشرقية، دار المعلمين الابتدائية. وقد سكننا تلك الملاجىء بعد أن كنا أقمنا بالمساجد والمدارس العراقية في العاصمة بغداد لمدة شهرين بعد اللجوء والتنقل في المدن العراقية. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن الملاجىء المذكورة هي عبارة عن بيوت متواضعة قديمة مؤلفة من طبقة واحدة.

أمّا الشهادة الثانية، فكانت في يوم الخميس الواقع فيه 11 كانون الثاني/يناير 2001 للشيخ حسن جياب*، أبو سليم (1918-2001) من قرية إجزم قضاء حيفا. وفي شهادته يقول: من أهم المعارك التي شاركت فيها معركة عين حوض. فبعد أن احتلها اليهود سنة 1948، ولجأ أطفالها ونساؤها إلى قريتنا، إجزم، جهزنا أنفسنا - وكان عدداً نحو 100 شاب من المقاتلين، بينهم الحاج عبد أبو زرد وحسون أبو شقير (حالياً يقيمان بمدينة درعا) - وقمنا بمهاجمة اليهود في عين حوض من عدة جهات، فهربوا بعد أن اشتعلت النار في جبل عين حوض. وكانت غنائمنا من العصابات اليهودية مصفحة، فيها خيار وبصل أخضر. وقد قام بسحبها إلى إجزم كل من رايق الواصف وطلال جبارة. لكن فرحتنا لم تطل؛ فبعد سقوط حيفا في نيسان/أبريل 1948، أصبح الطريق مفتوحاً أمام العصابات الصهيونية لاحتلال القرى المحيطة بها. وكنت شاركت في معارك كثيرة ضد البريطانيين في قرية أم الفحم مع الشيخ عطية الذي كان قائد المجموعة.

بعد ذلك قمنا بمهاجمة عدة مستعمرات، منها مستعمرة في غور بيسان، استشهد شابان في أثناءها، وهما من قرية المزار في قضاء جنين، سُحبت جثة أحدهما من أرض المعركة، في حين بقيت جثة الآخر. وفي تموز/يوليو سقطت تقريباً قرى قضاء حيفا كلها، اضطررنا بعدها إلى التجمع في إجزم والذهاب إلى جنين عبر الطريق الوعرة، ولحق بنا الأطفال بالباصات في اليوم الثاني، وبعدها إلى بغداد. وفي أواخر الخمسينات، انضمت إلى كتيبة الفدائيين القدامى في دمشق، ولي عائلتان في العراق وسورية.

يمكن القول إن الشهادتين المذكورتين لجيلين مختلفين قد أظهرتا الخلفية التاريخية لوصول بعض اللاجئين إلى دولة العراق الشقيقة، وكذلك أوضحت كيف تعاملت الحكومة العراقية مع فئة اللاجئين المذكورة، وخصوصاً في بداية اللجوء. وسيتوضح لنا في الأجزاء التالية من هذا التقرير اتجاهات تطور أوضاع اللاجئين، معتمدين في ذلك على بعض الدراسات، عسى يشكل ذلك قاعدة بيانات أساسية يمكن من خلالها استصدار دراسات معمّقة عن اللاجئين خارج إطار الأونروا في العراق أو في مناطق الشتات الأخرى، القريبة من فلسطين والبعيدة عنها.

* يعتبر حسن جياب من المناضلين المعروفين في قرية إجزم وسائر قرى قضاء حيفا، إذ كان من رجالات عز الدين القسام. وقد سجن في سجن عكا سنة 1938 بتهمة قتل قائد سلاح الطيران البريطاني في فلسطين أندرسن وحكم بالإعدام، لكن أُطلق فجأة بعد صدور عفو بريطاني عنه. وقد كان اسم مدير سجن عكا آنذاك الإنكليزي غراند.

مشاريع توطين اللاجئين

الفلسطينيين في العراق

مع انطلاقة مفاوضات الحل النهائي بين السلطة الوطنية الفلسطينية والطرف الإسرائيلي، كثر الحديث عن مشاريع توطين اللاجئين الفلسطينيين وتأهيلهم ودمجهم. ولعل أبرز تلك المشاريع مشروع توطين اللاجئين الفلسطينيين في العراق، كخطوة لرفع الحصار الاقتصادي عن العراق. لكن الملاحظ أن الحكومة العراقية رفضت بصورة علنية وقاطعة، وكذلك فعل الفلسطينيون، تلك المشاريع التي تهدف، أساساً، إلى جذب العراق لتأييد مشروع السلام في الشرق الأوسط، وحل جزء من قضية اللاجئين عبر قبوله باستيعاب مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين وتوطينهم.

والمتابع لمشاريع توطين اللاجئين الفلسطينيين في العراق، يرى بوضوح أن جذور الفكرة تعود إلى سنة 1911، عندما اقترح الداعية الروسي الصهيوني جوشوا بوخميل مشروع ترحيل عرب فلسطين إلى شمال سورية والعراق، وكان ذلك أمام لجنة فلسطين التابعة للمؤتمر الصهيوني العاشر المنعقد في مدينة بازل بسويسرا في السنة ذاتها.⁽¹⁾

وهذه الفكرة في استراتيجيا الزعماء اليهود في الحركة الصهيونية توضحت أكثر سنة 1930، وذلك عبر خطة تقدم بها حاييم وايزمن إلى مسؤولين ووزراء بريطانيين في اثناء محادثات خاصة.⁽²⁾

وخلال الفترة 1934-1948، قام المليونير اليهودي المقيم بالولايات المتحدة الأميركية، إدوارد نورمان، بمحاولات حثيثة لترحيل الفلسطينيين إلى العراق. وكانت وجهة نظره أن المكان الأفضل لتوطين العرب، وخصوصاً الذين يمارسون الزراعة، هو العراق؛ ذلك بأن الترحيل لا يعتبر إلى بلد أجنبي، وأن الحدود التي أقيمت منذ الحرب تكاد تكون غير معروفة لكثيرين من العرب، كما أن اللغة والعادات كلها واحدة. صحيح أن الانتقال، مهما يكن نوعه، يعني ترك الأماكن المألوفة، لكن التمسك الشديد بالمكان ليس من تقاليد العرب، فالعادات البدوية ما زالت قوية حتى في الأوساط الحضرية.⁽³⁾

في سنة 1949، ظهر الكثير من مشاريع توطين اللاجئين الفلسطينيين، كما ظهرت مقترحات لتعويضهم ودمجهم. ومن أهم تلك المشاريع مشروع توطينهم في

العراق، الذي وضعته بريطانيا، وقطعت أشواطاً على طريق تنفيذه، وذلك بحسب ما جاء في وثائق الخارجية البريطانية التي أميط اللثام عنها سنة 1985. لكن المشاريع كلها ذهبت أدراج الرياح نتيجة الموقف الرسمي العراقي، وكذلك نتيجة رفض اللاجئين فكرة توطينهم ودمجهم وإعادة توزيعهم. ومع توقيع اتفاقات أوسلو في أيلول/ سبتمبر 1993، جرت محاولات أميركية وأوروبية لتوطين آلاف اللاجئين الفلسطينيين في العراق في مقابل رفع الحصار عنه وقبوله مبدأ عملية السلام في الشرق الأوسط. لكن الخطاب السياسي العراقي الرسمي كان واضحاً، وزادت وتيرته في سنة 2000، لجهة رفض تلك المحاولات. وقد جاء ذلك على لسان أكثر من مسؤول في الحكومة العراقية في سنة 1999 وفي سنة 2000، إضافة إلى الرفض المطلق من قبل اللاجئين الفلسطينيين، وخصوصاً في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وتجمعاتهم.

وفي السياق نفسه، هناك سببان وراء اقتراح إسرائيل العراق مركز استيطان دائم للفلسطينيين:⁽⁴⁾

الأول: إن أرض العراق الواسعة والخصبة تمثل إغراء للفلسطينيين يجعلهم يستغنون بمرور الزمن عن فكرة العودة إلى أرض فلسطين، كما تعتبر تعويضاً مجزياً عما أصابهم من تهجير وفقدان أملاك.

الثاني: إن توطين الفلسطينيين في العراق، بحسب الرؤية الإسرائيلية، يحقق جانباً من الضمانات الأمنية في المستقبل البعيد، أكثر مما يحققه توطينهم في الدول المحاذية لإسرائيل، كالأردن وسورية ولبنان. فالبعد الجغرافي للعراق عن الكيان الإسرائيلي يجعل الإسرائيليين بمنأى عن أية محاولات فلسطينية مستقبلية لاختراق الحدود الإسرائيلية، وتهديد الأمن الإسرائيلي، فضلاً عن أن هذا البعد سيعوق تفكير الفلسطينيين أنفسهم في مواصلة العمليات المناهضة لإسرائيل.

بعد إلقاء الضوء على أهم مشاريع توطين اللاجئين الفلسطينيين في العراق، والتي ارتبطت أساساً بفكرة "الترانسفير" الصهيونية، وكذلك المحاولات الحديثة لفرض الأمر الواقع على العراق لجهة قبول توطين آلاف اللاجئين في مقابل رفع الحصار عنه، نجد أن الأمر يتطلب في المقام الأول رفض الدول العربية المضيفة للاجئين الفلسطينيين فكرة إعادة وتوزيع اللاجئين الفلسطينيين، التي أشارت إليها الدراسات الغربية الحديثة بعد اتفاقات أوسلو، كما يتطلب ذلك إعطاء بعد عربي ودولي إلى جانب

تطبيق القرار 194، القاضي بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى بيوتهم وأرضهم في أقرب فرصة ممكنة وتعويضهم عن الأضرار التي حلت بهم جراء الاقتلاع والطرده.

اتجاهات التطور الديموغرافي للاجئين الفلسطينيين في العراق

تشير الدراسات المتعلقة باللاجئين في العراق إلى أنه تحت وطأة المجازر الإسرائيلية رحل نحو 4000 فلسطيني، معظمهم من قرى قضاء حيفا (أنظر أدناه الجدول رقم 1)، إلى جمهورية العراق. وقد تم ذلك بشاحنات الجيش العراقي التي انسحبت من الساحل الفلسطيني إلى جنين حيث تجمعت وانتقلت بعد ذلك إلى بغداد. وتفاوتت أرقام هؤلاء اللاجئين بسبب تعدد المصادر، إلا إن الواقع يشير إلى 4000-5000 لاجيء فلسطيني في سنة 1948. وتبعاً لمعدلات النمو الطبيعي بين اللاجئين الفلسطينيين في العراق، فقد ارتفع مجموعهم ليصل إلى 23,461 لاجئاً في سنة 1985، ثم إلى 24,235 لاجئاً في سنة 1986 بحسب المجموعة الإحصائية الفلسطينية لعامي 1985 و1986. وفي سنة 1998 وصل الرقم إلى 36,631 لاجئاً ثم إلى 40,000 لاجيء في سنة 2000 (كما هو موضح في الجدول رقم 2 أدناه). وبناء على معدلات النمو السائدة (3,5%)، فإن الإسقاطات السكانية تشير إلى إمكان ارتفاع مجموع اللاجئين الفلسطينيين في العراق إلى 47,508 لاجئين بحلول سنة 2005، ثم إلى 56,425 بحلول سنة 2010. وتستحوذ بغداد على 96,1% من اللاجئين الفلسطينيين في العراق، والموصل 2,4% والبصرة على 1,5%. ويعتبر المجتمع الفلسطيني في العراق فتياً، شأنه في ذلك شأن جميع المجتمعات الفلسطينية التي تتمتع بمعدلات نمو سكاني عالية، إذ تصل نسبة الأطفال بين اللاجئين الفلسطينيين في العراق إلى 41%. ويتركز معظم اللاجئين في العراق في العاصمة بغداد، وفي مناطق حضرية أخرى. فهناك 99% من اللاجئين في العراق يقطنون في المناطق الحضرية، ويتوزعون على مناطق بغداد الجديدة، ومدينة الحرية، وحي السلام، والطوبجي، والزعفرانية، فضلاً عن أعداد قليلة في المدن العراقية الأخرى، مثل الموصل والبصرة وغيرهما.⁽⁵⁾ ويمكن تقسيم أماكن سكن اللاجئين الفلسطينيين في العراق إلى خمسة أنواع:⁽⁶⁾

أولاً: الدور المجددة، وهي من الأملاك المجددة لليهود الذين هاجروا إلى فلسطين. ويتوزع السكن فيها على أساس غرفة إلى ثلاث غرف بحسب وضع العائلة. وتقدر نسبة اللاجئين الفلسطينيين الذين يسكنون هذه الدور بـ 12,7% من مجموع اللاجئين. ثانياً: الملاجىء، وهي بيوت قديمة وكبيرة الحجم يضم كل منها أسرة كبيرة؛ وهي غير صالحة للسكن.

ثالثاً: الدور الحكومية والمستأجرة، وهي أشبه ما تكون بالمساكن الشعبية.

رابعاً: العمارات السكنية في حي 7 نيسان، وتقدر نسبة القاطنين فيها بـ 19,38% من اللاجئين.

خامساً: بيوت حكومية مؤجرة ومجددة متنوعة، وهذه متناثرة في مختلف مناطق بغداد وأحيائها الشعبية.

ومن خلال مسح بالعينة لوحظ أن أكثرية اللاجئين الفلسطينيين (84%) في العراق تفضل السكن في التجمعات الفلسطينية، على الرغم من عدم ملاءمة هذه التجمعات والأبنية فيها، واكتظاظها بالسكن. أمّا الباقون (16%) فيفضلون السكن بعيداً عن تلك التجمعات. ويشار إلى أن هناك 84,3% من اللاجئين الفلسطينيين في العراق يشغلون مساكن على نفقة الحكومة العراقية، في حين يشغل 13,3% من اللاجئين مساكن على نفقاتهم الخاصة، وهم من أصحاب الدخل المتوسط. أمّا النسبة الباقية (2,4%) فتملك دوراً خاصة بها، وتعتبر الفئة الأخيرة من فئة الدخل المرتفعة.⁽⁷⁾

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن العراق لم يوافق منذ البداية على إشراف الأونروا على شؤون اللاجئين الفلسطينيين المقيمين على أرضه، وإنما تولت وزارة الدفاع العراقية هذه المهمة، فأسكنتهم في الأشهر الأولى لقدمهم في الكليات والمعاهد والمدارس والفنادق وغيرها. وعندما انتهت العطلة الصيفية، اضطرت الحكومة العراقية إلى نقل أعداد كثيرة منهم إلى البصرة، حيث تم إسكانهم في معسكر الشعبية، كما تم نقل بعض العائلات إلى مدينة الموصل، وأعيد إسكان العائلات المتبقية في بغداد في عدة نواد منها: نادي الرافدين، ونادي العلوية، ونادي الزوراء، ونادي الرشيد، وغيرها. وظل اللاجئين الفلسطينيون يتلقون المساعدات العينية من وزارة الدفاع العراقية حتى سنة 1950، حين انتقلت المسؤولية عنهم إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، التي أسست بدورها شعبة خاصة لرعايتهم والإشراف عليهم، سميت مديرية شؤون اللاجئين الفلسطينيين في العراق. وهذه المديرية تشرف

على شؤون اللاجئين الفلسطينيين فقط، ولا علاقة لها بباقي الفلسطينيين الذين وفدوا إلى العراق للإقامة به. وقد حددت المديرية تعريف اللاجئين الفلسطيني بأنه "الإنسان الفلسطيني الذي هاجر من بلده المحتل عام 1948 ودخل إلى العراق وأقام فيه قبل تاريخ 1958/9/25".⁽⁸⁾

ولا اعتبارات إنسانية فقد أجاز ضم الزوجة إلى زوجها الفلسطيني المسجل في المديرية قبل سنة 1961، ولا يجوز ضم الزوج إلى الزوجة. كما منحت المديرية صفة اللجوء لمن لهم أقرباء في العراق من اللاجئين الفلسطينيين، ممن دخلوا العراق قبل 1 كانون الثاني/يناير 1961. ويمنح اللاجئ الفلسطيني المسجل في العراق بطاقة شخصية، إضافة إلى وثيقة سفر تمكنه من السفر إلى البلاد العربية والأجنبية. أما اللاجئون الفلسطينيون الآخرون، الذين يقيمون بالعراق، فإنهم يحملون جوازات سفر عربية غير عراقية، أو وثائق سفر فلسطينية كانت تعطى للفلسطينيين في سورية ولبنان وغزة، وهم يقيمون بالعراق بموجب إقامة سنوية تتجدد بحسب الطلب، ويتبعون في معاملاتهم مكتب شؤون العرب.⁽⁹⁾

ويذكر أيضاً أن نازحين فلسطينيين كثيرين دخلوا العراق بعد حرب 1967، لكن الحكومة لم تمنحهم الإذن في الإقامة، وذلك تنفيذاً لقرار جامعة الدول العربية الذي يقضي بعدم السماح للفلسطينيين بترك أراضيهم تحت وطأة الاحتلال الإسرائيلي ونزوحهم إلى الأقطار العربية، لذلك اضطر هؤلاء إلى البقاء في العراق بصورة غير شرعية مهددين بالطرد على الرغم من تدخل سفارة فلسطين واتحاد عمال فلسطين هناك.⁽¹⁰⁾

ومن المؤشرات الديموغرافية الأساسية بين اللاجئين الفلسطينيين في العراق أن معدلات الخصوبة الكلية للمرأة تراجعت من 7 مواليد في عقد السبعينات إلى 4 مواليد في عقد التسعينات، الأمر الذي أدى إلى تراجع معدلات النمو السكاني لتصل إلى 3,5% سنوياً سنة 2000 في مقابل أكثر من 5% في السبعينات. وعلى الرغم من ذلك فقد بقيت أعباء الإعالة للعامل الفلسطيني كبيرة في العراق، إذ بقيت في حدود 4 أفراد في عقد التسعينات؛ أي أن كل فرد يعيل، إضافة إلى نفسه، أربعة أفراد من خارج قوة العمل، وذلك بسبب التركيب السكاني وفتوة المجتمع من جهة، وضعف النشاط الاقتصادي للمرأة الفلسطينية في العراق من جهة أخرى. وفي بداية التسعينات، وصل متوسط حجم الأسرة الفلسطينية في العراق إلى 7 أفراد. وقد تتراجع الخصوبة في حال ارتفاع مستويات التعليم عند الإناث.

بصورة عامة، فإن مجموع اللاجئين الفلسطينيين في العراق يقدر بما نسبته 1,1% من إجمالي مجموع اللاجئين الفلسطينيين المقدر، في سنة 2000، بنحو 3,800,000 لاجيء، منهم 3,700,000 لاجيء في إطار عمليات الأونروا في كل من سورية والأردن ولبنان والضفة والقطاع، و100,000 لاجيء في مصر والعراق (60% منهم في مصر، و40% في العراق).⁽¹¹⁾

وإذا أخذنا في الاعتبار مجموع الفلسطينيين بصورة عامة، في سنة 2000، والبالغ نحو 8,000,000 فلسطيني، فإن نسبة اللاجئين الفلسطينيين في العراق لا تتعدى 0,6%.⁽¹²⁾

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بين اللاجئين الفلسطينيين في العراق

صدر في العراق عدة قرارات وقوانين سهلت دخول اللاجئين الفلسطينيين سوق العمل العراقية، من أهمها القرار رقم 366 الصادر في 1969/8/17، والقرار رقم 26 لعام 1961، والقرار رقم 29 لعام 1961، وكذلك المنشور الصادر عن وزير المالية العراقي الذي يوضح استلام الراتب والعلاوات السنوية ومخصصات غلاء المعيشة، واستثناء عدم اعتبار خدمة اللاجئين تصاعدية، على أن يُمنحوا عند انتهاء خدمتهم ما يعادل راتب شهر واحد عن كل سنة، بمعدل آخر راتب عند ترك الخدمة. وبعد فرض الحصار الدولي على العراق، اتخذت الحكومة العراقية في سنة 1994 سلسلة قرارات تتعلق بحماية الاقتصاد العراقي، منها منع غير العراقيين من مزاوله أي نشاط تجاري على الأرض العراقية، وخصوصاً بعد أن انخفضت قيمة العملة العراقية. كما أصدرت الحكومة العراقية في 1994/3/7 القرار رقم 23 الذي أوقفت بموجبه العمل بالقوانين والقرارات التي تجيز تملك غير العراقي للعقارات أو استثمار أمواله في الشركات داخل العراق، وكل ما شأنه التملك أو الاستثمار في أي وجه كان. وفي 1997/9/13، صدرت عدة قوانين استثنى اللاجئين الفلسطينيين الموجودين في العراق، وأولئك الذين قدموا إليه ما بين سنة 1948 وسنة 1950، ومعاملتهم معاملة المواطن العراقي.⁽¹³⁾

تشكل القوة البشرية بين اللاجئين الفلسطينيين في العراق نحو 56% من إجمالي المجموع العام، في حين لا تتعدى نسبة الشيوخ من سن 65 عاماً فأكثر 3%،

والأطفال 41٪، ولا تتعدى معدلات النشاط الاقتصادي بين اللاجئين الفلسطينيين في العراق 27٪ من إجمالي اللاجئين، ولا تتعدى 9٪ عند الإناث. وتستحوذ الصناعة التحويلية في بداية التسعينات على 23٪، والبناء على 16٪، والزراعة على 3٪، والمطاعم على 17٪، والخدمات الاجتماعية من غير القطاعات المذكورة على 41٪. ويلاحظ أن نسبة مساهمة قطاع الزراعة في استيعاب قوة العمل الفلسطينية في العراق، كانت قليلة جداً نظراً إلى اقتلاع الفلسطيني من أرضه واغتصاب أملاكه الزراعية التي كان يتمتع بها قبل نكبة 1948.⁽¹⁴⁾

ومن المؤشرات الاجتماعية الأساسية أن معدل الأمية بين الكبار يعتبر متدنياً بين اللاجئين الفلسطينيين في العراق، إذ لم يتعد 14٪ في النصف الأول من عقد التسعينات، في حين وصلت نسبة الحاصلين على شهادات جامعية إلى 5,6٪ ولولا الحصار الذي فرض على العراق منذ سنة 1990، بجميع أنواعه، لتحسنت مستويات التعليم بين اللاجئين الفلسطينيين في العراق. وتعتبر معدلات البطالة منخفضة بين اللاجئين، إذ كانت 8٪ في بداية سنة 1990، ووصلت إلى أعلى من 60٪ بعد الحصار.⁽¹⁵⁾

وتشير المعطيات إلى أن 80٪ من الأسر الفلسطينية في العراق تعاني جرّاء دخل منخفض نسبياً، وأن 16٪ هي من ذوي الدخل المتوسط، في حين أن 4٪ من الأسر الفلسطينية هي من ذوي المستوى الأفضل من الفئتين السابقتين.⁽¹⁶⁾

وقد نلاحظ تراجع بعض المؤشرات في حال دراسة أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في العراق بعد سنة 1990 واستمرار الحصار الدولي على الشعب العراقي، ومختلف الانعكاسات، وخصوصاً أن الخيارات تبقى مربوطة بالعمل والحصول على الدخول وبالتالي التحسن الصحي والتعليمي. إذ تشير الإحصاءات التي أوردتها تقارير جامعة الدول العربية في سنة 2000، إلى تراجع في معدل العمر المتوقع للفرد في العراق من 62 عاماً في سنة 1980 إلى 59 عاماً في سنة 1998. وقد ازدادت نتيجة الحصار الدولي معدلات وفيات الرضع من الأطفال، من 80 في الألف سنوياً سنة 1980 إلى 113 في الألف سنة 1998، وكذلك معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر من 95 في الألف إلى 125 في الألف في السنتين المذكورتين.⁽¹⁷⁾ ويمكن إسقاط ذلك على اللاجئين الفلسطينيين في العراق، حيث يعيشون الأوضاع نفسها، إضافة إلى الضائقة السكنية في التجمعات الفلسطينية والازدحام الكثيف فيها، أي أن التنمية البشرية ضمن العراقيين واللاجئين الفلسطينيين في العراق آخذة في التدهور

نتيجة تدني مستويات المعيشة، وتراجع خدمات الصحة والتعليم. ومن المؤشرات الدالة على ذلك أن هناك 60 طبيباً في العراق و64 ممرضة لكل 100,000 من سكانه البالغ عددهم نحو 23 مليوناً في نهاية سنة 2000، في مقابل ذلك، وعلى سبيل المثال لا الحصر، لا يتعدى معدل وفيات الرضع في الأردن 27 في الألف، و9 في الألف في الإمارات، و69 في الألف في السودان، إذ يتوفر في هذه الدول لكل 100,000 من سكانها 10 و78 و170 طبيباً. (18) ونتيجة الأوضاع الاقتصادية التي يعيشها اللاجئون الفلسطينيون وأشقائهم في العراق (1990-2000)، انتشرت ظاهرة تشغيل الأولاد بينهم، إذ لم تغط حصص التموين التي توزعها الدولة المتطلبات الغذائية للأسرة الفلسطينية والعراقية، فأشارت معطيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2000، إلى أن 3% - 11% من إجمالي الأولاد بين 10 و14 عاماً من العمر⁽¹⁹⁾ في العراق، كانوا يعملون في سوق العمل العراقية، الأمر الذي يؤدي إلى انعكاسات اجتماعية على الأسرة والمجتمع الفلسطيني والمجتمع العراقي في الوقت نفسه، وتعرض الأولاد لحالات تعسف شديدة في الأجور وغيرها.

وتبعاً لذلك، فإن انعكاسات الحصار الدولي على العراق كثيرة ومتشعبة على اللاجئين الفلسطينيين في العراق وأشقائهم العراقيين، لكنها كانت أخطر على الأولاد كما أشارت معدلات الوفيات بينهم.

وفي المستوى الاقتصادي، ونتيجة الحصار الدولي على العراق، فإن دخل الأسرة الفلسطينية لا يتعدى 50 دولاراً، بعد انخفاض قيمة العملة العراقية، ولم يبق للاجئين الفلسطينيين في الوقت الراهن سوى السكن المجاني على حساب وزارة العمل، وهو سكن في كل الأحوال لا يتمتع بالاستقرار⁽²⁰⁾.

ويبقى القول إن اللاجئين الفلسطينيين في العراق عانوا كثيراً جراء التهجير وفقدان أملاكهم في قراهم في فلسطين، وعاشوا أوضاعاً خاصة في العراق وفي تجمعات شبيهة بالمخيمات الفلسطينية في باقي تجمعات اللاجئين الفلسطينيين في سورية ولبنان والأردن والضفة والقطاع، وكذلك اللاجئين في أرضهم داخل الخط الأخضر. وقد ساعد ذلك في الإبقاء على بعض العادات والتقاليد في مجال الأتراح والأفراح. كذلك حافظت التجمعات الفلسطينية في العراق على الذاكرة الجماعية للاقتلاع، وذكريات الوطن المتعددة. وقد شارك اللاجئون الفلسطينيون في العراق في نضالات الشعب الفلسطيني، وانضموا إلى فصائل العمل الوطني خلال الفترة 1964-2001، وقدموا طوال تلك الفترة أكثر من 265 شهيداً⁽²¹⁾ أملاً بالعودة إلى الوطن.

وللاجئين الفلسطينيين في العراق نشاط خاص في إطار النشاط المجتمعي الفلسطيني، وذلك عبر فروع الاتحادات الشعبية الفلسطينية، كاتحاد العمال، والطلبة، والمرأة، والمعلمين، والمهندسين، والكتّاب والصحافيين، وهو ما يدل على حيوية المجتمع الفلسطيني في العراق⁽²²⁾.

نتائج أساسية

يمكن تسجيل بعض النتائج الأساسية لما أتت الدراسة إليه، وفق ما يلي:
أولاً: اللاجئون الفلسطينيون في العراق اقتلعوا، في معظمهم، من قرى حيفا: جبع وعين غزال وإجزم وغيرها، وانتقلوا إلى العراق بشاحنات الجيش العراقي في صيف سنة 1948.

ثانياً: قدر مجموع اللاجئين الفلسطينيين في العراق بما بين 4000 و5000 فلسطيني في سنة 1948 تبعاً لمصادر متعددة، ووصل المجموع إلى 40,000 في سنة 2000. ومن المتوقع أن يصل المجموع إلى 47,508 لاجئين في سنة 2005، ثم إلى 56,425 لاجئاً في سنة 2010.

ثالثاً: بدأت مشاريع التوطين الغربية للفلسطينيين في العراق في سنة 1911. وهناك محاولة لتوطين لاجئي لبنان في العراق في مقابل رفع الحصار عنه وقبوله مبدأً للمفاوضات مع إسرائيل.

رابعاً: يعتبر المجتمع الفلسطيني في العراق فتياً، إذ ترتفع نسبة الأطفال لتصل إلى نحو 41% من مجموع اللاجئين هناك.

خامساً: كان للحصار الدولي على العراق انعكاسات اجتماعية خطيرة على الشعب العراقي وعلى اللاجئين الفلسطينيين هناك على حد سواء، وإن كان الضائقة السكنية زادت في ذلك بين اللاجئين الفلسطينيين، وكذلك عدم وجود حيازات زراعية للاجئين الفلسطينيين، إذ لم يتعد استيعاب قطاع الزراعة في العراق 3% من إجمالي قوة العمل الفلسطينية هناك.

سادساً: وتبعاً لذلك ارتفعت معدلات الوفيات بين الأطفال الرضع، والأطفال دون الخامسة من العمر بين الفلسطينيين والعراقيين، بحسب تقرير جامعة الدول العربية لسنة 2000، وكذلك تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصادر في سنة 2000.

سابعاً: قدم اللاجئون الفلسطينيون في العراق 265 شهيداً خلال مسيرة العمل الوطني الفلسطيني (1964-2001) أملاً بالعودة إلى الوطن، وشاركوا في مراحل العمل الوطني الفلسطيني كافة.

الجدول رقم 1

توزيع اللاجئين الفلسطينيين سنة 1949

المنطقة أو الدولة التي وفدوا إليها	الأعداد (بالآلاف)	نسبة مئوية%
العراق	4000	0,5
الضفة الفلسطينية	280,000	38
قطاع غزة	190,000	25,8
لبنان	100,000	13,6
سورية	85,000	11,6
شرق الأردن	70,000	9,5
مصر	7000	1
المجموع	736,000	٪100

المصدر: محمد تيسير عبد الحافظ، "الأوضاع الديموغرافية للفلسطينيين خلال الربع الثاني من القرن العشرين"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، أيار/ مايو 1978، ص 272. ويلاحظ أن 63,8% من اللاجئين الفلسطينيين بقوا في الأراضي الفلسطينية الناجية من الاحتلال، بينما اتجه 36,2% إلى خارجها.

الجدول رقم 2

تطور مجموع اللاجئين الفلسطينيين في العراق

السنوات	العدد
1948	4000
1969	13,742
1970	14,000
1975	16,726
1979	19,184
1985	23,461
1986	24,235
1998	36,631
2000	*40,000
2005	47,508
2010	56,425

المصدر: بالنسبة إلى العدد في سنة 1948 تم الاعتماد على الجدول رقم 1، في حين تم الحصول على أعداد اللاجئين خلال الفترة 1969-1979 من دراسة جميل مصعب، "فلسطينيو الشتات في العراق"، المقدمة إلى ندوة مستقبل فلسطيني الشتات المنعقدة في مركز دراسات الشرق الأوسط في عمان - الأردن، خلال الفترة 11-13/9/2000. كما تم الحصول على أرقام اللاجئين خلال سنتي 1985 و1986 من "المجموعة الإحصائية الفلسطينية"، ص 36، ووصلنا إلى أرقام تقديرية خلال الفترة 2000-2010 من خلال إسقاطات إحصائية محددة بنسبة أساس ومعدل نمو سكاني.

(*) تستحوذ بغداد على 96,1% من اللاجئين، والموصل على 2,4%، والبصرة على 1,5% من إجمالي مجموع اللاجئين في العراق في سنة 2000.

الجدول رقم 3

التركيب العمري للاجئين الفلسطينيين في العراق سنة 2000*

النسبة %	العدد	الفئة العمرية
41	16,400	0 – 4 أعوام
56	22,400	15 – 64 عاماً
3	1200	65 عاماً وأكثر
%100	40,000	المجموع

(*) تم توزيع التركيب العمري بناء على التوزيع الذي كان سائداً في عقد التسعينات. ويمكن أن نشهد تراجعاً في نسبة الأطفال في حال ارتفاع مستويات التعليم عند الإناث في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

المصادر

- (1) "مشاريع توطين اللاجئين الفلسطينيين في العراق"، سلسلة دراسات مركز العودة الفلسطيني في لندن، ص 1.
- (2) المصدر نفسه.
- (3) المصدر نفسه.
- (4) خلخال شكر، "مشروع توطين الفلسطينيين في العراق يسير بخطة حثيثة"، صحيفة "السفير" (بيروت)، 2000/6/26.
- (5) نبيل السهلي، "اللاجئون الفلسطينيون في العراق: الغالبية من حيفا والقضاء"، صحيفة "السفير" (بيروت)، 1999/11/24.
- (6) جميل مصعب، "فلسطينيو الشتات في العراق"، ورقة مقدمة إلى ندوة مركز دراسات الشرق الأوسط في عمان - الأردن، حول مستقبل فلسطيني الشتات، 11 - 13/9/2000، ص 4 - 5.
- (7) المصدر نفسه، ص 5.
- (8) لبيب قدسية، "اللاجئون الفلسطينيون في العراق"، سلسلة دراسات اللاجئين (7)، (رام الله - فلسطين: مركز اللاجئين والشتات الفلسطينيين / شمل)، ص 6.
- (9) المصدر نفسه.
- (10) المصدر نفسه، ص 6 - 7.
- (11) أنظر تقرير المفوض العام للأونروا في سنة 2000، ص 70، حيث بلغ مجموع اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في سجلات الوكالة 3,737,494 لاجئاً. وهناك نحو 60,000 لاجئ في مصر ونحو 40,000 لاجئ في العراق هم خارج إطار عمليات الوكالة المذكورة.
- (12) تقديرات الباحث بحسب الإسقاطات الإحصائية لسنوات مقبلة.
- (13) مصعب، مصدر سبق ذكره، ص 10 - 11.
- (14) السهلي، مصدر سبق ذكره.
- (15) المصدر نفسه.
- (16) مصعب، مصدر سبق ذكره، ص 8.
- (17) "التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2000"، الجامعة العربية وآخرون، ص 253-255.
- (18) المصدر نفسه.
- (19) المصدر نفسه.
- (20) معتمد حمادة، "اللاجئون الفلسطينيون في العراق: أطواق ثلاثة من الحصار حرمتهم حق العودة وحقوق الإقامة"،

صحيفة "الحياة" (لندن)، 14/9/1999، حيث أكد الكاتب أيضاً أن اللاجئين الفلسطينيين في العراق يشكون تجاهل القيادة الفلسطينية لهم، وعدم إتيانها إلى ذكرهم عند تسميتها للشتات الفلسطيني، كما يشكون إهمال الإعلام الفلسطيني.

(21) علي بدوان، "اللاجئون الفلسطينيون في العراق: مشكلة بدأت بفوج الكرمل"، صحيفة "الحياة" (لندن)،

2001/2/12.

(22) حمادة، مصدر سبق ذكره.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx